



أخبار سورية

مناوشات بين الجيش التركي وعناصر من الهيئة.. ومصادر تتوقع ازدياد الانفصالات وعزل مجموعة الجولاني

قوات تركية تدخل إدلب بمعية «تحرير الشام» وتوقعات باتفاق لتجنب القتال



التيارات تتصاعد من عربات قصفها غارات جوية في معرة النعمان أوقعت قتلى وجرحى امس (أ.ف.ب)

عواصم - وكالات: قالت مصادر مقاطعة أن رتلا من القوات التركية دخل محافظة ادلب أمس برفقة مجموعة من مقاتلي «هيئة تحرير الشام»، سبقها مناوشات قليلة عبر الحدود بين الجيش التركي وفصائل من الهيئة.

ويعد يوم واحد من إعلان الرئيس التركي رجب طيب اردوغان عن «عملية كبرى» ستقوم بها فصائل من المعارضة بدعم تركي في المحافظة، عاد وقال امس أن الجيش الحر يتقدم بهدوء في ادلب، مما يشير الى احتمال إبرام اتفاق ما لمنع القتال وتجنيد نحو مليوني مدني نيران الحرب.

وقال قيادي في المعارضة السورية ومصادر محلية إن فريق استطلاع صغيرا تابع للجيش التركي عبر الحدود الى محافظة ادلب. وأضافت المصادر ان رتلا من المركبات العسكرية دخل ادلب برفقة مقاتلين من «هيئة تحرير الشام» التي كانت تستهدفها عملية المعارضة المزمعة مما يشير إلى احتمال إبرام اتفاق لتجنب القتال، بحسب رويترز.

وقال أحد السكان ومقاتل من المعارضة في المنطقة إنها شاهدت عربات عسكرية تركية تدخل ادلب وبعدها تحركت برفقة مقاتلين من هيئة تحرير الشام.

وقال القيادي في المعارضة إن فريق الاستطلاع توجه إلى جبل الشيخ بركات الذي يطل على مناطق يسيطر عليها مقاتلو المعارضة في محافظة حلب المجاورة لإدلب ومنطقة عفرين التي يسيطر عليها الأكراد.

ونقل موقع «عنب بلدي» عن مصادر امس أن الوفد العسكري وصل إلى مدينة دارة عزة بريف حلب الغربي، بعد مروره من منطقة الطولية. وأضافت المصادر: «يقومون حاليا بتفقد النقاط المحيطة بمدينة عفرين التي تسيطر عليها الوحدات الكردية». ولم تعلق «تحرير الشام» على التطورات الحالية، وقال مسؤول العلاقات الإعلامية في

«الهيئة»، عماد الدين مجاهد، لـ «عنب بلدي» إنه لا شيء رسمي حتى اللحظة. وسبق ذلك تبادل لإطلاق النار بين مقاتلين من الهيئة التي تسيطر عليها «فتح الشام» أو النصرة سابقا، وبين الجيش التركي. وقالت مصادر محلية والمرصد السوري لحقوق الإنسان أن تبادل لإطلاق النار

وقع قرب قرية كفر لوسين في ادلب. وتذكروا أن مقاتلي تحرير الشام أطلقوا النار على جرافة تركية كانت تزيل أجزاء من جدار حدودي وأن المدفعية التركية ردت على إطلاق النار. وساد الهدوء المنطقة بعدها. وكانت هيئة تحرير الشام حذرت من أن العملية العسكرية

التي تنوي فصائل الجيش الحر اطلاقها بدعم تركي في ادلب «لن تكون نزهة». ويقول الباحث السوري أحمد أبازيد من مركز «طوران» ومقره اسطنبول، ان «قرار تدخل تركيا مطروح منذ زمن»، وهي عملت في الأونة الأخيرة «على فصل المزيد من مكونات هيئة تحرير الشام تمهيدا لعزل المجموعة المرتبطة

الرقعة - رويترز: وعدت الميليشيات الكردية التي تسيطر على قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، بإعلان النصر النهائي على داعش والسيطرة على كامل مدينة الرقة خلال أيام، وذلك بالتزامن مع إطلاق الهجوم على آخر الخطوط الدفاعية للتنظيم في المدينة التي كانت أكبر معاقلة في سورية. ونقلت «رويترز» عن قائد ميداني من موقعه في منطقة غرب المدينة، أن الهجوم في وسط الرقة سيركز على المنطقة حول الاستاد وسيحاول تطويقها، بعد أن تقلصت مناطق هيمنته واقترنت على الاستاد ومشفى الرقة الوطني وساحة صغيرة علق فيها التنظيم المتشدذ ذات يوم رؤوس أعدائه في مركز المدينة. وأضاف: «تتجمع قوات داعش هناك لأن هذه هي المرحلة الأخيرة، ستقاوم أو تستسلم أو تموت والموت هو الملائد الأخير». من جهتها، وعدت جيهان شيخ أحمد المتحدثة باسم الميليشيات الكردية التي تسيطر على «قسد»، في بيان على موقع الحملة على

«قسد» تطلق الهجوم الأخير على «داعش» وتعد بالسيطرة الكاملة على الرقة خلال أيام

الإنترنت بأن قواتها «ستزفر خبر تحرير مدينة الرقة في الأيام القليلة المقبلة، بعد انتزاع 85% من المدينة». وحذر قياديون يديرون المعركة بدعم أميركي جوي ولوجيستي، من أن مقاتلي داعش احتجزوا مدنيين رهائن ويستخدمون نيران القناصة والشراك الخداعية والانفاق لإبطاء تقدم «قسد». وفي الساعات السابقة لانطلاق الهجوم الأخير الذي قال القائد الميداني إنه قد يستمر أسبوعا، دوت أصوات إطلاق النار بشكل متقطع حول المنطقة قرب المستشفى أمس. وشوي الحي بالأرض واختفت مبانيه بالكامل. وحلقت طائرات التحالف في السماء وجرى تنفيذ ضربات جوية بمعدل أكبر عنه في الأيام الأخيرة. وبموازاة ذلك، أعلن النظام السوري أن جيشه والميليشيات الموالية له استمرت في تقدمها بمحافظة دير الزور. وقال مصدر عسكري سوري إن الجيش وحلفاء طوقوا مقاتلي داعش في مدينة المواليين أحد آخر معازل التنظيم في المنطقة.

بجهود تركيا حليفنا بحلف شمال الأطلسي (ناتو) في مكافحة الإرهاب، ومسايعها الرامية لحماية حدودها». ولفت المسؤول العسكري الأميركي، في رسالة نصية تلقتها وكالة الأناضول، التي دعم بلاده لتركيا، في مساعيتها الرامية لمنع إنشاء مناطق آمنة للتنظيمات الإرهابية. بدوره حذر الرئيس التركي، من محاولات جادة لتأسيس دولة على طول الحدود الشمالية لسورية، وأنه في حال التزمت انقرة الصمت حيال ذلك، فإن تلك المحاولات ستتحقق. وفي هذا السياق، قال اردوغان: «نضطرون لعرقلة الحزام الإرهابي المراد إنشاؤه من أقصى شرق سورية إلى البحر المتوسط، فلا يمكننا السماح بتنفيذ هذا المشروع، ولو تحقق ذلك فإننا سنواجه أحيانا مماثلة لتلك التي حصلت في كوباني (مدينة عين العرب السورية).

بالجولاني». وبحسب أبازيد، فإن «الدمج الفصائل تحت مسمى هيئة تحرير الشام أساسا كان سوريا، إذ بقي القرار والقيادة بيد مجموعة جبهة النصرة بقيادة الجولاني». ويقول ناشط معارض في ادلب لـ «فرانس برس» عبر الإنترنت، متحفظا عن ذكر اسمه، «بعدها كان الناس يعيشون النصرة في فترات سابقة، باتوا اليوم يتمنون دخول الجيش التركي للتخلص منها».

ويهدف الهجوم وفق قيادي في فصيل سوري معارض يشارك في الهجوم إلى «تحرير ادلب بالكامل من هيئة تحرير الشام» لافتا إلى أن «الأف المقاتلين سيشاركون إلى جانب جنود أتراك» في العملية. ويقدر عدد مقاتلي الهيئة بنحو عشرة آلاف مقاتل، بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان. ويربط أبازيد بين الانفصالات و«رغبة هذه الفصائل بأن تكون

الأردن: تقديم المساعدات لنازحي «الركبان» يجب أن يتم عبر الأراضي السورية

التعامل مع المخيم مسؤولة سورية دولية، وليست مسؤولة أردنية، وقضية تستوجب حلا في سياق سوري وليس أردنيا». وأوضح الصفدي ان «الأردن لن يسمح بدخول لاجئين من مخيم الركبان إلى المملكة، ولن يقبل بأي آلية للتعامل معه قد تجعل من معالجة الأوضاع فيه مسؤولة أردنية في المستقبل».

وقال الصفدي خلال لقائه سفراء الاتحاد الأوروبي ان «تقديم المساعدات لنازحي الركبان يجب أن يكون عبر الأراضي السورية، وبما يؤكد أنه قضية سورية، خصوصا أن الظروف الميدانية الآن تسمح بإيصال المساعدات لخيم الركبان من داخل سورية». وأضاف أن «طائفي الركبان هم مواطنون سوريون على أرض سورية ما يجعل

عمان - أ.ف.ب: اعتبر وزير الخارجية الاردني أيمن الصفدي امس ان تقديم المساعدات لعشرات الآلاف من السوريين العالقين في منطقة الركبان على الحدود مع الأردن «يجب ان يكون عبر الأراضي السورية»، مؤكدا انهم «مواطنون سوريون وعلى ارض سورية» وان «الظروف الميدانية الآن تسمح بإيصال المساعدات» من داخل سورية.

أخبار لبنانية

باسيل من البقاع: نعم عنصريون بلبنانيتنا وأمام النازحين طريق وحيد هو العودة إلى بلدهم

«السلسلة» بين التمويل والتأجيل اليوم.. و«التيار» قلق على الانتخابات



رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري مستقبلا في «بيت الوسط»، المشاركات في حملة «pedal for peace» (محمود الطويل)

بيروت - عمر حنجر

توحي اوساط الحكم بأن المرحلة الراهنة هي مرحلة خيارات حاسمة على صعيدين، الاول جلسة التشريعية المقررة اليوم والتي يتعين على النواب اتخاذ القرار الجريء بالسفر في قانون الضرائب وفي اصلاحات الموازنة على صعيد ضبط الانفاق، والثاني الانتخابات النيابية التي بعد اقرار التمويل للهيئة المشرفة عليها بات السؤال: هل يريدون الانتخابات مع الاصلاحات المتعلقة بالقانون الجديد ام ستبقى حجة الوقت حاضرة للهروب منها؟

رئيس مجلس النواب نبيه بري أكد امس وللمرة الثالثة ان القرار بإجراء الانتخابات في موعدا قد حسم وان الانتخابات ستحصل حتما، ومن دون منغصات، لكن مصادر التيار الوطني الحر مازالت تتساءل لأن النظام النسبي المعتمد، لأول مرة في لبنان، يفقد معانيه وغاية تصحيح التمثيل، اذا ما سقطت «البطاقة الموحدة» الى البطاقة «المغطاة» مروراً باقتراع المغتربين، وهذا ما تترى المصادر ان الحاجة ملحة لقرارها دون تفريغ القانون الجديد من مضمونه، من هنا يرى البعض ان البطاقة «المغطاة» ستكون مادة التعطيل عند الضرورة.

اسما على صعيد الجلسة النيابية المقررة اليوم فيبدو ان الأسال التي علقها رئيس لجنة المال والموازنة النيابية على وفر الموازنة البالغة ألفا واربعه مليارات ليرة ستجبر الى موازنة العام 2018 باعتبار ان من قبيل قبض من الموازنة الحالية قبض اقرارها، ومن حسابها، وهذا سيسهل عملية مرورها في هذا المجلس. لكن بعض القوى السياسية استغربت الحديث عن اصلاحات في الموازنة وفي قانون الضرائب،

مصادر لـ «الأنباء»: مجلس الوزراء منقسم حول النازحين والنظام مما حول هذا الملف إلى منبر للتصريحات المتبادلة

فيما حصل ما يشبه الفضيحة من وجهة نظرها، تمثلت بـ «سلفة الخزينة» التي اقراها مجلس الوزراء بقيمة 150 مليار ليرة (40 مليون دولار) لوزارة الاتصالات بداعي «العجلة»، لكن لا مبرر لقرارها فيما الموازنة العامة التي يفترض ان تكون هذه السلفة من ضمنها ستقر خلال 10 ايام، علما ان المعايير القانونية لمخ سلفات الخزينة توجب اعطاء السلفات في الحالات الطارئة والاستثنائية وبناء طلب وزارة المال، فأين هي الحالات الطارئة؟ وهل وزير المال هو صاحب الطلب ام وزير الاتصالات؟

التي استقر في مجلس النواب اليوم، وقال لـ «ال.بي.سي». «آي» ان الضريبة بشرى للمواطنين لأنها ستؤمّن دفع السلسلة، والا اصبحت ورقة مالية لا قيمة فعلية لها، وبالتالي سنضيق «يونان 2»، لأن النمو في لبنان ليس حقيقيا، ونحن لسنا في وضع اقتصادي وسياسي سليم، فأما ان نضع ضرائب او لا لسلسلة. الى ذلك، ثمة ملف آخر يتفاعل سريعا على مستوى السلطة اللبنانية الآن هو ملف النازحين السوريين الذي انقسم حوله اهل السلطة بين مطالب بالتواصل المباشر مع النظام السوري من اجل اعادة النازحين السوريين الى بلدهم وبين مُصرّ

على ان يتم التواصل عبر الامم المتحدة ضمانا لأمن وسلامة هؤلاء. ويرفض الرئيس سعد الحريري التعاطي مع النظام السوري من خلال اعراضه على لقاء الوزير جبران باسيل بوزير الخارجية السوري وليد المعلم في نيويورك، ودسمير ججعج (القوات) مع عودة النازحين من دون التعاطي مع النظام السوري، فمن من النازحين يخص النظام لا يحتاج التفاوض لعودته، ومن يعادي النظام لا يجزى على العودة، حتى وان تفاوضت الحكومة اللبنانية مع هذا النظام. على صعيد الحكومة، هناك 13 وزيرا من اصل 30 ضد التواصل مع النظام، اي اكثر

من الثلث المعطل عند التصويت على اي امر، وهؤلاء يعتبرون الامر سياديا، وبالتالي تتخطب الحكومة. الى ذلك، تصيف مصادر وزارية لـ «الأنباء» ان مثل هذا الامر يوجب مراعاة الميثاقية الوطنية، ورفض وزراء المستقبل والحزب الاشتراكي يعكس معارضة المكون السني والدرزي الى جانب نصف المكون المسيحي تقريبا. المضمار ان الرئيس الحريري مازال يرفض عقد جلسة لمجلس الوزراء تخصص لموضوع النازحين رغم السماح وزير الخارجية «الغومر» جبران باسيل عليه من اجل ذلك.

جوزف معلوف لـ «الأنباء»: حزب الله مراح إلى الوجود غير المضبوط للاجئين السوريين

مخاطر النزوح السوري وتداعياته على اللبنانيين. وردا على سؤال أكد معلوف ان اي تفاوض بين الحكومة اللبنانية وما يسمى بالحكومة السورية من اجل عودة النازحين السوريين الى بلادهم، مرفوض بالمطلق، وغير قابل للبحث والمناقشة لا داخل الحكومة ولا خارجها، مشير الى ان حزب الله مراح الى الوجود غير المضبوط للنازحين السوريين، وذلك لاعتقاد حزب الله بأن استشرء الجريمة والغرض سينتهي بموافقة الحكومة اللبنانية على التفاوض مع الحكومة السورية بما ينزّع اعترافا بلبنانيا رسميا بفاعلية النظام السوري وبقدرته على تقرير مصير سورية. إضافة الى حمل الرئيس سعد الحريري من موقعه على رأس السلطة التنفيذية ومن خلفه كل القوى السيادية في لبنان على تقديم الطاعة في دمشق، مؤكدا لكل من يهمه امر انعاش النظام السوري ان لبنان لن يفاوض من لا يعترف بوجوده ومن لا تعترف به اصلا الجامعة العربية، وإذا كان لا بد من مفاوضات فلنكننا مع الامم المتحدة والمجتمع الدولي واما بين الحكومة اللبنانية والحكومة الروسية انطلاقا من كونها الأمر النهائي في سورية.

بيروت - زينة طيارة

رأى عضو كتلة القوات اللبنانية النائب جوزف معلوف، ان النزوح السوري بات حالة ضاغطة على المجتمع اللبناني، وعلى الحكومة اللبنانية استئجال الحلول بشأنه قبل ان تتحول تعديلات بعض النازحين السوريين الى مواجهات في الشوارع حيث لا يعود ينفع الندم، وقبل ان تتحول أيضا مخيماتهم الى حالة من الفلتان الأمني شبيهة بحالة المخيمات الفلسطينية في العام 1973. ولفت معلوف في تصريح لـ «الأنباء» الى ان المطلوب وبالاحاح، البحث جديا مع المجتمع الدولي عن عودة النازحين السوريين الى مناطق آمنة في سورية، لانه ما عاد باستطاعة لبنان ان يدفع الضريبة عن السياسة الاسديّة وعن نظام يعيش اساسا على الانعاش الروسي له، وذلك من نداء اللبنانيين وعلى حساب أمنهم الاقتصادي والبيئي والاجتماعي حتى التبروي، مشيرا بالتالي الى ان من واجب الدولة اللبنانية كما تجندت لمواجهة قانون الكونغرس الاميركي القاضي بمعاقبة المصارف والشركات المتعاملة مع حزب الله، كذلك عليها ان تتجدد أقله بالمقدار عينه، لمواجهة

باسيل وخلال جولة في البقاع الغربي ترويجا لقانون الانتخابات الجديد رغم العقبات التي يطرحها من يحاولون الحد من كثافة المشاركة، وحث الاهالي على المشاركة بالانتخابات، قال: نحن عارضنا بتنظيم النازحين في مخيمات، لأننا لم ننس مخيم عين الحلوة، وما فيه من عنف وارهاب. وأضاف: نحن حريصون على وحدة سورية وعلى الشعب السوري، لذلك نطالبهم بالعودة الى بلدهم، فنحن معنصرين لبنانيون، لكننا منفتحون على العالم ولا يحق لأحد ان يافتحنا بموضوع الانسانية، وأمام السوري الشقيق طريق وحيد وهو العودة الى بلده». وزير شؤون النازحين معين

المعربي (المستقبل) قال في هذا السياق: انا كان التواصل مع النظام باتفاقين من ان النظام يريد اعادة النازحين فليطلق نداء لعودة مؤيديه على الأقل، لكن نظام «البراميل المتفجرة» لم يفعل، وحدودنا مفتوحة لمن يريد العودة من النازحين، وقد اتفقنا مع الوزير باسيل على ورقة بهذا الخصوص، لكنه سحبها بوقت لاحق. وهكذا يستمر ملف النازحين محورا خلافا بين المسؤولين اللبنانيين، ومادة منبرية للتصريحات يستهل به رئيس الجمهورية جلسات مجلس الوزراء المعقودة برئاسته في بعبدا، ويعيها رئيس الحكومة عندما يتعقد مجلس الوزراء برئاسته!